المنتج البديل للوديعة لأجل
عرض ومناقشة

كـتـبـه
أ.د. علي أحمد السالوس
أستاذ الفقه والأصول وأستاذ فخري في الاقتصاد الإسلامي
والمعاملات المالية المعاصرة من جامعة قطر
النائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا
عضو مجمع الرابطة ومجمع المنظمة

أبيض

تقديم

الحمد لله تعالى حمدا طيبا طاهرا مباركا فيه، ونسأله عز وجل أن يجنبنا الزلل في القول والعمل. ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

أما بعد: فإن البنوك نشأت نشأة يهودية ربوية، ودخلت بلاد الإسلام كما هي دون تغيير.

وفرح المسلمون بقيام المصارف الإسلامية، وعقدوا عليها آمالاً كبيرة، غير أن بعضها في السنوات الأخيرة، وعلى الأخص الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، هذه البنوك والفروع بدأت تتخلى عن الأهداف التي من أجلها نشأت المصارف الإسلامية، واقتربت في بعض أعمالها من البنوك الربوية، وقد رأينا هذا في التورق المصرفي، وفي بعض المعاملات الأخرى.

والمنتج البديل للوديعة لأجل المطلوب دراسته، سأقوم أولا بعرضه كما جاء عند ستة بنوك، وبعد العرض أقدم المناقشة والترجيح للوصول إلى حكم هذا المنتج.

وأسأل الله عز وجل العون والرشاد.

«سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين».

العرض

أعلن عدد من البنوك على مواقعهم على الإنترنت عن منتج بديل للوديعة لأجل في البنوك الربوية، وأمكن الوصول إلى خمسة من هذه البنوك، وفي زيارة لليمن وجدت هذا المنتج مطبقاً في أحد البنوك هناك.

وأعرض هنا أولاً ما جاء عن هذا المنتج في البنوك الستة، وأتبع العرض بالمناقشة للتعرف على حقيقة هذا المنتج، وحكمه الشرعي، مستعيناً بالله عز وجل.

١ - البنك الأهلي السعودي

أعلن البنك عما أسماه «خيرات الأهلي» وقال :

هو منتج استثماري آمن معتمد من قبل الهيئة الشرعية للبنك ومستوفي للشروط والضوابط ليكون بديلاً شرعياً عن الودائع لأجل – التقليدية - يعتمد منتج الخيرات على صيغة المرابحة الشرعية حيث يتملك المستثمر عبر منتج الخيرات سلعاً محددة المواصفات والنوع والكمية، وبعد ذلك يقوم المستثمر بعرضها للبيع على البنك بثمن مؤجل يتضمن هامش ربح محدد.

ثم قال: مميزات منتج الخيرات:

* منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمت الموافقة عليه من قبل الهيئة الشرعية بالبنك.
* درجة مخاطرة منخفضة.

إمكانية الاستثمار عبر الخيرات بعملات (ريال ـ دولار ـ يورو ـ جنيه إسترليني)

* التزام من قبل البنك الأهلي بشراء السلعة عند عرضها للبيع من قبل المستثمر.
* عوائد منافسة تعادل أو تفوق عوائد الودائع الآجلة.

ثم بين المرونة في اختيار مدة الاستثمار فقال :

يستطيع المستثمر اختيار المدة المناسبة له للدخول في عملية استثمار من أسبوع، أسبوعين، شهر، ٣ أشهر، سنة كاملة.

ثم شرح كيفية عمل منتج الخيرات فقال :

* يعرض البنك للمستثمر قائمة أسعار للسلع محدد فيها : أنواع السلع، أسعارها، تاريخ صلاحية العرض...
* يقدم المستثمر طلب استثمار عبر منتج الخيرات (نموذج طلب استثمار في منتج الخيرات).
* يوقع المستثمر على اتفاقية استثمار الخيرات.
* يقوم المستثمر بتعبئة نموذج وكالة شراء سلعة حيث يفوض البنك بشراء سلعة محددة لصالحه من المورد بثمن محدد وعملة محددة.
* يودع المستثمر إجمالي قيمة الشراء في حسابه الشخصي.
* يقدم البنك إشعاراً للمستثمر بأنه قد أتم تنفيذ طلبه.
* يعرض المستثمر على البنك بيع السلعة التي امتلكها بثمن مؤجل يتضمن الربح وتاريخ الاستحقاق وذلك بتعبئة نموذج إيجاب المستثمر.
* يقبل البنك عرض المستثمر وبذلك ينعقد عقد البيع بين الطرفين.
* يقوم البنك بقيد ثمن البيع في حساب المستثمر في تاريخ الاستحقاق.

٢- بنك الجزيرة

طرح البنك برنامج «نقاء» للمتاجرة في السلع عن طريق المرابحة موفراً بديلاً للودائع الآجلة.

ثم ذكر عدداً من الأسئلة والأجوبة حول برنامج « نقاء ».

ومن هذه الأسئلة ما يأتي :

س: هل يتوافق برنامج نقاء مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

جـ: نعم، إن برنامج نقاء قائم على بيع المرابحة المباح في الفقه الإسلامي، كما أن هناك موافقة صادرة من الهيئة الشرعية الخاصة بالبنك على هذا البرنامج.

س: هل رأس المال مضمون؟ وكيف يكون مضموناً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

ج: نعم يكون رأس المال مضموناً رغم توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث إن رأس المال هو بذمة البنك عكس ما هو عليه الحال بالنسبة إلى صناديق الاستثمار والتي تكون عرضة لتغيرات السوق حيث يكون هناك ربح وخسارة.

س: كيف يتم الدخول في عملية مرابحة جديدة عند حلول الأجل (تاريخ الاستحقاق)؟

ج: إذا رغب العميل بالدخول في عملية مرابحة جديدة عند تاريخ الاستحقاق يكون هناك طريقتان يمكن اتباع إحداهما:

فإما أن يقوم العميل بإجراءات مرابحة جديدة عند كل أجل.

أو عن طريق التجديد التلقائي من خلال توكيل أحد موظفي البنك المعروف لدى العميل مسبقاً للدخول بمرابحة جديدة إلى فترات مماثلة ومتتالية إلى حين إخطار البنك خطياً من قبله بغير ذلك.

س: هل يمكن للعميل أن يطلب تعجيل السداد من البنك ؟

ج: نعم يحق للعميل طلب تعجيل السداد.

س: هل يقوم البنك بخصم جزء أو كامل الربحية عند تعجيل السداد ؟

ج: نعم سوف يكون هناك خصم جزء أو كل هامش الربحية مقابل السداد المبكر.

س: من هم العملاء الذين يمكنهم الاشتراك في برنامج نقاء ؟

ج: أي عميل جديد أو عميل حالي يرغب في المشاركة في برنامج نقاء بمبلغ لا يقل ٢٥٠.٠٠٠ ريال سعودي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية من الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الإسترليني.

س: هل يمكن للعميل أن يشترك في أكثر من مرابحة واحدة في برنامج نقاء؟

ج: نعم يمكن للعميل الاشتراك لأكثر من مرابحة واحدة وبمبالغ مختلفة ولفترات استحقاق مختلفة أيضاً.

س: ما هي العوائد التي يقدمها برنامج نقاء للعملاء ؟

ج: يقدم برنامج نقاء لعملائه عوائد ربحية تفوق العوائد التي تقدمها الودائع التقليدية خصوصاً في المرحلة الأولى.

س: هل تملك العميل للسلعة عن طريق المستندات فقط شرعياً؟

ج: نعم لقد اتفق بعض علماء الشرع على سلامة تملك العميل للسلع عن طريق المستندات فقط دون الحاجة إلى أن يمتلكها عينياً.

٣- بنك الإمارات

أعلن البنك عن منتج أسماه « حساب الجود الاستثماري » وتحدث عن مزايا المنتج فقال:

* أداة لتنمية الأموال.
* معدوم المخاطر.
* مجاز من الهيئة الشرعية للبنك.
* سهولة الاشتراك بالاستثمار.
* التعامل بالمواد المجازة من الهيئة الشرعية مثل البترول واليوريا.

٤- البنك السعودي البريطاني

أعلن البنك عن منتج جديد اسمه « نهر » وقال في بيانه:

طرحت الأمانة للخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك السعودي البريطاني منتجها الإسلامي الجديد (نهر) الذي يمثل صيغة استثمارية إسلامية قصيرة إلى متوسطة المدى مبنية على أساس مفهوم الاستثمار بالمرابحة والذي يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعد بديلاً لمنتج الودائع الثابتة التقليدية. وبموجب حساب «نهر» والذي أجازته الهيئة الشرعية بالبنك يقوم العميل بتعيين قسم

السلع بالأمانة وكيلا له لشراء سلع من الأسواق الدولية (المعادن بشكل أساسي) ثم يقوم العميل بعد ذلك ببيع السلع المشتراة إلى البنك (من خلال طرف ثالث) بربح، وبعد ذلك يسدد البنك القيمة «البيع» على العميل بالأجل بتاريخ يتفق عليه فيما بينهما.

٥- بنك الرياض

أعلن بنك الرياض عن منتج بديل للودائع لأجل فقال:

إن كنت ترغب في تنمية أموالك بطريقة شرعية والحصول على عائد محدد ولمدة زمنية محددة، فإن حساب العائد الإسلامي يلبي رغبتك.

وتحدث عن حساب العائد الإسلامي فقال :

أداة لتنمية الأموال بدون مخاطر وتعتبر البديل الإسلامي للودائع التقليدية، يقوم على أساس المتاجرة في السلع الجائز تداولها حسب أحكام الشريعة الإسلامية بموافقة ومراجعة الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في بنك الرياض، حيث يقوم البنك بشراء السلع لصالح العميل بناء على التوكيل الصادر منه، وبعد تملك العميل للسلع يقوم البنك بشراء السلع منه مرابحة مع الاتفاق على تاريخ الدفع الآجل وهامش الربح.

وقال عن مزايا حساب العائد الإسلامي:

* معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك.
* بدون مخاطر.
* عوائد مجزية ومحددة.

وبين الإجراءات المعتمدة من الهيئة الشرعية لحساب العائد الإسلامي، وهي ما يأتي :

* يتقدم العميل إلى المصرفية الإسلامية في بنك الرياض بإبداء رغبته في استثمار رصيد حسابه أو جزء منه عن طريق تنفيذ مرابحة مع البنك.

* في حال قبول المصرفية الإسلامية هذه الرغبة من العميل فإن المصرفية الإسلامية تطلب من العميل وكالة عنه في شراء سلع يحدد ثمنها وجنسها وأوصافها المعتبرة من خلال التنصيص عليها في القائمة المعروضة عليه من قبل المصرفية الإسلامية ببنك الرياض.
* في حال قبول العميل توكيله البنك في شراء السلع المذكورة يوقع على نموذج الوكالة المعد لذلك والذي يتضمن تفويض خصم الثمن من حساب العميل لدى البنك.
* تقوم المصرفية الإسلامية بتنفيذ مقتضى الوكالة وبذلك تصبح السلع المشتراة من قبل المصرفية الإسلامية ملكاً للعميل.
* تبلغ المصرفية الإسلامية العميل بشرائها السلع لصالح العميل وتبدي المصرفية الإسلامية رغبتها في شرائها منه مرابحة على سبيل التأجيل.
* يجرى بعد ذلك عقد بيع من العميل للسلع المذكورة على البنك وبالثمن الذي جرى عليه الاتفاق بينهما قدراً وأجلاً وبذلك تكون السلع المذكورة ملكاً للمصرفية الإسلامية ببنك الرياض.
* بعد حلول الأجل تقوم المصرفية الإسلامية بإيداع الثمن في حساب العميل.
* في حال رغبة العميل تكرار العملية فتتبع الإجراءات السابقة.

٦- بنك التسليف الزراعي اليمني

وديعة البركة:

بديل إسلامي للودائع لأجل في البنوك الربوية.

الطريقة :

يقوم العميل بإيداع مبلغ في البنك لمدة خمس سنوات بدون فائدة.

يقوم البنك في الحال بإعطائه مبلغاً هدية عوضاً عن فوائد المبلغ في الودائع في البنوك الربوية.

المناقشة

البنك هو المنشاة التي تتاجر في الديون عن طريق الاقتراض والإقراض؛ فهي تقترض لتقرض. ودخلها أساساً من فوائد القروض الربوية كما يبدو من دراسة الميزانية لأي بنك ربوي.

وعندما نشأت المصارف الإسلامية فرح المسلمون بها حيث لا تتعامل بالربا، وأخرجت العقود التي أقرها الشرع من باطن الكتب إلى التطبيق العملي كالمضاربة والبيوع والإجارة وغيرها.

وللأسف الشديد وجدنا بعض البنوك الإسلامية، وعلى الأخص فروع البنوك الربوية، تحن إلى الأصل، وتقوم بمعاملات لا تتفق مع وظيفة البنك الإسلامي، ومثال ذلك ما رأيناه في التمويل بالتورق.

والمنتج الجديد البديل للودائع الآجلة هو عكس التمويل بالتورق؛ حيث من يريد الحصول على النقود هنا هو البنك وليس العميل، والبنك إنما يقترض ليقرض فهذه وظيفتة الرئيسة.

ومن قبل كتبت بحثاً موسعاً عن التمويل بالتورق وقدمته لهذا المجمع الموقر، وبعد مناقشة الأبحاث انتهى المجمع إلى عدم الجواز. ولا أريد أن أعيد ما كتبته من قبل، فهو ينطبق على هذا المنتج، ولكن سأكتفي بمناقشة ما عرضته هذه البنوك الستة مناقشة تبين حقيقة هذا المنتج، وحكمه الشرعي.

هذه البنوك تريد ودائع آجلة تبقى عندها مدة من الزمن حتى تستخدمها في نشاطها. ولما كانت الودائع الآجلة في البنوك الربوية استقر الأمر على أن فوائدها من الربا المحرم كما أجمعت كل المجامع الفقهية، رأت هذه البنوك أن تأتي بمنتج جديد يشترك مع الودائع الآجلة في الهدف والقصد، مع بعض التعديلات التي تقرها هيئات الرقابة الشرعية لتخرج من دائرة الحرام، فهل وفقت هذه البنوك؟

أحد هذه البنوك الستة جعلها وديعة لمدة خمس سنوات كالبنوك الربوية تماماً، لكنه بدلاً من أن يعطي الفائدة الربوية في نهاية المدة أعطاها في بداية الإيداع، وجعلها من باب الهبة !! فهل تغير الحكم الشرعي ؟ وهل تقديم الفوائد يجعلها حلالاً طيباً؟

أخشى أن يكون التحريم أشد من فوائد الودائع الآجلة؛ لأن استحلال الحرام أشد تحريماً من التعامل مع الإقرار بالتحريم.

باقي البنوك رأت إدخال سلعة للتحليل، بحيث يشتريها البنك نقداً باسم العميل، ثم يشتريها بالأجل من العميل.

ونلاحظ أن السلعة الوسيطة ليست من السلع المحلية؛ حيث يمكن رؤيتها وتسلمها، وتسليمها، وإنما جعلت من الأسواق العالمية (البرص).

وأوضح هنا كيفية التعامل في هذه الأسواق لنعرف أتوجد سلعة فعلاً أم لا.

لخبرتي الطويلة في مراقبة تعامل المصارف الإسلامية في السلع والمعادن، ومراجعتي لعملياتها، وزياراتي لبعض الأسواق العالمية ومخازن السلع والمعادن في أوربا، أجد الصورة واضحة أمامي كل الوضوح.

فما يتداول في البرص العالمية هو ما يعرف بإيصالات المخازن، ورأيت بنفسي كيف تتم هذه الإيصالات.

البضائع التي يراد بيعها عن طريق البرصة ترسل أولاً إلى أحد المخازن، وبعد التفريغ واتخاذ الإجراءات اللازمة تبدأ عملية الوزن لوحدات متساوية تقريباً، وكل وحدة تزن خمسة وعشرين طناً، أي خمسة وعشرين ألف كيلو جرام.

وبعد الوزن تكتب البيانات الكاملة المتصلة بهذه الوحدة، فيكتب الجنس، والصفات، والوزن الحقيقي؛ فقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً عن الخمسة والعشرين طناً، ومكان التخزين الذي يوضع فيه...إلخ.

هذه الورقة المكتوبة هي إيصال المخازن، وهي التي تتداول في البرصة وتنتقل من يد إلى يد إلى أن تنتهي ليد مستهلك يستطيع أن يتسلم بها ما اشتراه. والبيانات المكتوبة في الإيصال نرى مثلها في مكان التخزين، ومسجلة على الحاسب الآلي.

والمصارف الإسلامية منذ نشأتها لا أعلم أي مصرف تسلم سلعة من السلع، أو تسلم الإيصالات الأصلية واحتفظ بها ليبيع في الوقت المناسب، سواء هو أو وكيله.

وحينما حاولت مع بعضهم أن يقوم بهذا كان الرد: إننا لا نستطيع أن نتحمل مخاطر تغير الأسعار، ولا قدرة لنا لمجاراة البنوك والشركات العملاقة.

ولذلك فإن المصارف الإسلامية يعرض عليها ثمن شرائها الحال، وبيعها الآجل في وقت واحد، وتبلغ الوكيل بالموافقة على الاثنين معاً، وتسلم وتسليم إيصالات المخازن باعتباره وكيلاً عنها.

وما عرفناه من خلال زياراتنا المتكررة، وما اعترف به بعض البنوك والشركات العالمية، هو أن عدم وجود إيصالات مخازن أصلية يعني عدم وجود سلع.

والبنوك الخمسة التي أدخلت السلعة في هذا المنتج هل تحصل على هذه الإيصالات عند الشراء باسم العميل، ثم تحتفظ بها عند الشراء بالأجل من العميل ؟!

وهل الشراء يكون لخمسة وعشرين طناً ومضاعفاتها؛ حيث إن إيصالات المخازن لا تتجزأ؟

إن هذه الإيصالات لا توجد إلا في الأماكن التي فيها البرص العالمية، ولا وجود لها في بلاد هذا المنتج، وتداولها لا يكون إلا بين أصحاب مئات الملايين أو المليارات. أما المتعاملون بمبالغ قليلة قد لا تصل إلى ثمن إيصال واحد فلا مكان

لهم بين الكبار. فالتعامل هنـا في أوراق فقـط، ولا مجـال للـسلع ولا لإيـصالات المخازن.

من هذا نرى أن السلعة التي ذكرت للتحليل لا وجود لها، ولا يعلم المشتري عنها شيئاً، ولا يمكن أن يتم تسليمها أو تسلمها، وإنـما التعامـل في أوراق فقـط، وأوراق المخازن الأصلية التي تثبت الملكية لا أحد يتسلمها أو يفكر في الحـصول عليها، والذين يحصلون عليها للتسلم شركات عملاقة تشتري بمئات الملايـين أو بالمليارات، ويمكن لها التعامل في البرصة، والتسلم من المخازن، أما المبـالغ التـي تودع في البنوك في هذا المنتج فهي ضئيلة لا تصلح لشراء الأطنان من المعادن.

ولذلك وجدنا من هذه البنوك من يلغي السلعة أصلاً، ووجدنا كـذلك مـن يصرح بأن العمليات تتم بالأوراق فقط، فالسلعة غير مقصودة.

التكييف الشرعي للوديعة الآجلة :

المال المودع مضمون من البنك، فهو عقد قرض، والزيادة على القـرض تبعـاً للمبلغ والزمن، وهذه الزيادة مضمونة أيضاً من البنك، فهذه الوديعة عقد قرض ربوي.

التكييف الشرعي للمنتج البديل:

أصل المال مضمون من البنك أيـضاً كالوديعـة الآجلـة، فهـو عقـد قـرض. ويتعهد البنك برد الأصل مع الزيادة المتفق عليها، أي أن هذه الزيادة مضمونة من البنك أيضاً، والسلعة لا وجود لها؛ فالزيادة ليست نتيجـة لـشراء بالأجـل، وإنـما مرتبطة بالمبلغ المضمون والزمن؛ أي أن هذا المنتج لا يختلف عن الوديعة الآجلـة، فهو عقد قرض ربوي؛ فليس بديلاً عن الوديعة الآجلة، فهو مثلها تماماً. وتقـديم الفائدة في وديعة البركة - لا بارك الله فيها - ،لا يغير الحكـم. والقـول بأنهـا هبـة قول باطل، فالفائدة تتحدد تبعـاً للمبلـغ والـزمن. وإدخـال ورقـة عنـد البنـوك

الأخرى لا يغير أيضاً من الحكم الشرعي، فلا يوجد سلعة أصلاً حتى يكون هناك بيع وشراء.

والقول بتوكيل البنك بالشراء للعميل، ثم الشراء الآجل من العميل قول غير صحيح؛ فالوكيل أمين وليس بضامن، والبنك هنا منذ البداية ضامن للمبلغ المودع عنده، وضامن للزيادة أيضاً، فكيف يكون وكيلاً؟!

وأخشى أن يكون التعامل بهذا المنتج الذي لا يختلف عن الوديعة الآجلة المحرمة، أخشى أن يكون استحلالا للربا المحرم، فيكون أسوأ من الوديعة الآجلة نفسها !

هل سنترحم على أيام المصارف الإسلامية ؟!

عندما نشأت المصارف الإسلامية كان نشاطها بعيداً عن الربا وحيله، وعندما كنا نتحدث عنها في محاضرات أو لقاءات أو مقالات ونقارن بينها وبين البنوك الربوية، كان الفرق واضحاً جلياً.

ففي البيع مثلاً كان القرار الذي التزمت به هذه المصارف هو أن المصرف الإسلامي يجوز له أن يبيع مرابحة بعد أن يشتري السلعة ويتملكها ويحوزها، ما دام يقع عليه تبعة الهلاك قبل التسليم، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعد التسليم.

فلما ظهر التورق المصرفي لم يعد هناك فرق يذكر بين الاقتراض من البنوك الربوية والاقتراض من البنوك التي تطبق التورق المصرفي، فكما ظهر من الدراسة أن الفرق أوراق تكتب لسلع لا وجود لها في الواقع العملي، وبقي بعد هذا الإيداع للاستثمار الحلال في المصارف الإسلامية والإيداع بفائدة ربوية في البنوك الأخرى.

ثم جاء ما يلغي وظيفة المصرف الإسلامي تماماً، ويجمع بينه وبين البنك الربوي في الإيداع أيضاً كما ظهر من دراسة المنتج البديل للودائع الآجلة، فما هو

إلا إيداعاً بفائدة ربوية، مع كتابة أوراق لا وزن لها؛ فهي لسلع لا وجود لها في الواقع العملي.

وبذلك يمكن أن توضع كلمة إسلامي على أي بنك في العالم دون تغيير لوظيفته شرعاً وقانوناً وعرفاً؛ فهو يقوم بوظيفته في الإقراض والاقتراض وإن أكل الربا باسم البيع كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم.

فهل سنترحم على أيام المصارف الإسلامية ؟!

أبيض